اسطورة امبريالية اسمها المساعدات الامريكية

هذه هي حقيقة "المساعدات" الامريكية كأداة نهب امبريالية

قبل الخوض في حقيقة طبيعة المساعدات الامريكية للبلدان النامية على اثر التركيز الاخير على المسألة بعدما رفض مجلس الشيوخ الامريكي الموافقة على مشروع قرار تخصيص ٢،٤٩ بليون دولار للمساعدات الخارجية ، من الضروري اولا تسجيل بعض الملاحظات حول هذا القرار .

اولا : ان نتيجة تصويت مجلس الشيوخ الامريكي الاخير لا تعني قطعا الوقف الفوري « للمساعدات » الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة . فهناك حاليا مبلغ ٥ بلايين دولار تقريبا من المخصصات التي لم تنفق بعد ، ومن الممكن توزعها من الان حتى بتغير المزاج في المجلس الامريكي – خاصة وان ثلث الشيوخ كانوا مغيبين في تلك الجلسة – وحتى بجدنيكسون ومستشاروه وسيلة اخرى ، من خلال قرارات بالاستمرارية مثلا ، او اى اداة تشريعية ملائمة اخرى .

وفي الواقع بادر نيكسون مباشره على اثر رفض طلبه باخذ الخطوات الاولى لتحقيق :

١ – قرار من المجلس بعدد برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمدة ٩٠ يوما ، وهذا نسبة لاتفاق السنة الماضية .

٢ – قرار بتخصيص مبلغ اضافي قدره ٤٠٠ مليون دولار – ٢٥٠ مليون منها لاغاثة اللاجئين الباكستانيين ، و ١٥٠ مليون دولار لبرامج في فيتنام سيهدف « التحكم على اوضاع اقتصادية واجتماعية مستقرة نسبيا » (!)

ثالثا – ان قرار مجلس الشيوخ الاخير بعدد المساعدات الخارجية لن يتضمن قطع المساعدات الامريكية لاسرائيل ، حتى السناتور فولبرايت ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية كان موقفه هو ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تحمل قطع مساعداتها العسكرية لاسرائيل ، كذلك فان هذا القرار لن يؤثر على النظام العميل في سايغون على اساس ان المساعدات العسكرية والاقتصادية الامريكية لفيتنام الجنوبية « ضرورة اساسية » لعملية سحب القوات البرية الامريكية من فيتنام .

واخيرا ، فرغم ان القرار لن يبدأ مفعوله فورا ، بل وقد يتم تجاوزه بواسطة قرارات اخرى تجرى عملية التخطيط لها منذ اليوم ،ورغم انه لن يشمل المساعدات الامريكية الخاصة لاسرائيل ولنظام سايغون ، فانه لم يتضمن امتناع الولايات المتحدة من دفع حصصها من المساعدات للوكالات غير الرسمية الامريكية ،التي تقدم برامج مساعدات للتنمية للبلدان النامية في العالم الثالث مع الاشارة الى ان واشنطن تسيطر عمليا على قرارات هذه الوكالات . فقد اقر مجلس الشيوخ الامريكي مثلا ، دفع مساهمة الولايات المتحدة للبنك الدولي ، ولغيره من الوكالات التي تشارك في برامج مساعداتها ، دول اخرى الى جانب الولايات المتحدة .

□ المساعدات كأداة للامبريالية

وتركز اجهزة الدعاية الامريكية والغربية بصورة عامة ، على ميزة « اللاانانية » المزعومة ، في توزيع المساعدات الخارجية الامريكية ،وتزعم بان هذه البرامج تستهدف مساعدة البلدان الفقيرة الاقل حظا (!) للنهوض بمستوى معيشتها وللتغلب على عوامل التخلف في كافة المجالات .

ولكن المساعدات الامريكية في الواقع هي اداة رئيسية من ادوات السياسة الخارجية ، وتستهدف تعزيز المصالح الامريكية الامبريالية في البلدان المدرجة على برنامج المساعدات ، اما الادلة على ذلك فكثيرة ، وليست كلها معمولة ، بل هناك ارقام مجردة يمكن ان تكشف طبيعة المساعدات الامريكية الامبريالية .

واذا بدانا بالخطوط العريضة للمسالة نجدمثلا ظاهرة تركيز الجزء الاكبر من المبالغ المخصصة لهذه البرامج على عدد قليل من البلدان النامية، وميزتها على غيرها ان مواقفها الجغرافية حيوية بالنسبة للاستراتيجية الامبريالية الامريكية ،وانظمتها « حليفة » لواشنطن ،وتقوم بادوار هامة في خدمتها .

ففي نهاية عام ١٩٦٥ حصلت ثماني دول فقط هي تايوان ، كوريا الجنوبية ، فيتنام الجنوبية، اسرائيل ،الفلبين ، باكستان ، تركيا والبرازيل على مجموعه ١٩،٤٢٠مليون دولار قيمة مساعدات امريكية . وهذا المبلغ يساوي مجموع مبالغ المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة في الفترة نفسها ، لثمانين بلد اخر مدرج في قائمة البلدان التي تلقى المساعدات الامريكية . هذا بالاضافه الى ان جزءا ضخما من المساعدات الامريكية يذهب بشكل « مساعدات مساندة » للبلدان الحليفة المحيطة بالعالم الاشتراكي .

وبينما كان تلك هذه المساعدات فقط تذهب معونا ، عبر قنوات غير رسمية الطابع – ووكالة التنمية الدولية ، (اند) هي الغناء الرئيسه – الا ان واشنطن كانت تجه منذ سنوات نحو تعزير معظم المخصصات عبر هذه القنوات ، خاصه منذ تعاظم تيار معاداة الولايات المتحدة بين شعوب دول «العالم الثالث » ، حتى لا تسبب في احراج الحكومات .

وتختلف المساعدات الامريكة حسب الاوضاع السياسة في البلدان النامية ، وبالتالي حسب مقتضيات التجاره والسياسة الخارجية الامريكية مثلا بموجب قانون « الامن المشترك » ، انشيء صندوق امريكي خاص للتنمية في عام ١٩٥٧ ، لمنح اعتمادات لانشاء البنيات التحتيه الضرورية لخلق ظروف ملائمه للاستثمارات الامريكيه الخاصه في البلدان النامية ، وذلك مثل شق وتعبيد الطرق ، وانشاء المرافيء والمطارات العسكرية وغيرها – وقد منح هذا الصندوق اعتمادات وصلت فيمتها الى ٥١٠،٠ مليون دولار ، وشكلت حصص كل من تركيا ، باكستان والهند ، تلثي هذا المبلغ .

اكثر من ذلك : فبسبب تنامي الازمه الاقتصادية الامريكية وتنفيذ البرنامج الخاص بالابقاء على الاسعار المرتفعة للمنتوجات الزراعية الامريكية فقد تبنى الكونغرس الامريكي قرار رقم ٤٨٠يتم بموجبه التخلص من الحبوب وغيرها من الانتاج الزراعي الكاسد ، الذي لم يستهلك ، بواسطة « اغنية المساعدات الخارجية الامريكية » . اما الاعتبار الرئيسي في هذا القرار ، فهو التخلص من هذا الانتاج الكاسد بسرعة ، وفي الوقت نفسه زيادة نسبة استهلاك السلع الزراعية الامريكية في البلدان الاجنبية .

□ الاستفادة المزدوجة في سياسة القروض الامريكية

وتاخذ المساعدات الامريكية الخارجية شكل قروض لتمويل مشاريع « انمائية » .وتقدم هذه القروض من «بنك الاستيراد والتصدير الامريكي». ولكن هذه القروض من جهة ، هي عملية نهب مكشوفة كما يتبين من ميكانيكيتها . فالقروض تعطى بفوائد ذات نسبة عالية ، وبل قريبة جدا من نسبة الفائدة المعمول بها في السوق .

ايضا انها تسترد بالدولارات ، وتستعمل في معظمها لتعزيز الصادرات الامريكية بالاشتراط المسبق على ضرورة ان تشتري بها الدولة الثانية التي تتلقى القرض ، سلعا امريكية .

لذلك ليس هناك ما يدعو على الاستغراب اذا عرفنا بان ثلثي اعتمادات بنك الاستيراد والتصدير الامريكي يذهب الى بلدان امريكا اللاتينية ، حيث تتحكم الاحتكارات الامريكية في اقتصاديات تلك البلدان وسياساتها .

واذا كانت واشنطن تعترف بان اثر مساعداتها لم يحقق اهدافه المعلنة في معظم الاحيان ، الا ان فشل هذه « المساعدات » الامريكية «الانمائية» في البلدان النامية ، لانها ما تزال غير قادرة على الوقوف على اقدامها ازاء عوامل التخلف، وضمان الاستقرار السياسي فيها ، ان هذا الفشل يعود في الواقع الى ان ذلك ليس هو الهدف الحقيقي من مساعدات التنمية الامريكية. وهذا « الفشل » يحد ذاته يشكل ادانه للاهداف الامبريالية المتوخاه من وراء برامج المساعدات . فهذه المساعدات هي الثمن البخس الذي تدفعه الولايات المتحدة لتحقيق مكاسب هي اضعاف اضعاف ، قيمة المساعدات التي تدفع لبلد ما من بلدان العالم الثالث .

□ مثلا ، يقدر ان مجموع مبلغ المساعدات الامريكية لافريقيا بين ١٩٤٥ و ١٩٦٩ ، وصل الى ٦٤٠٠ مليون دولار ، وهذا مكن الامبريالية الامريكية من التغلغل في ثلاثين بلدا افريقيا . ففي عام ١٩٦٨ وصلت قيمة الاستثمارات الامريكية المباشرة لافريقيا ، الى ٢٦٧٣ مليون دولار ! وحسب الاحصاءات الرسمية الامريكية ، فان الولايات المتحده استعادت ارباحا من استثماراتها المباشره في افريقيا عن عام ١٩٦٨ فقط ، قيمتها ٦٧١ مليون دولار !

اما واشنطن فتعترف من بعض الحقيقة عندما تقول بان هذا « الفشل » مرده ان معظم البلدان النامية « قومية النزعة » و « اشتراكية التطلع » ، وبانه في مثل هذه الظروف فان واشنطن لا تتوقع في المستقبل القريب (؟!) ان يبرز وينمو في البلد النامي هذا ، « النظام الاقتصادي الذي تحدد فيه الشركات الخاصة طريق النمو » . كذلك تعترف واشنطن بقلقها من « اضطرارها الى الرضوخ النسبي » لمثل هذه الظروف في بعض الحالات ، عندما تمنح مساعدات تنمية لاجهزة حكومية في بعض البلدان النامية ، استخدمت في معظم الاحيان لتعزيز مصالح هذا البلد القومية (!) . وسبب قلقها هو ان ذلك من شانه مساعدة هذه البلدان في خطها على تبني خط التنمية غير الرأسمالي .

ولكن رغم هذا « القلق » الامريكي ، فان هذه المساعدات المذكورة كانت تقدم لاجهزة حكومية من اجل انشاء البنية التحتية في البلد ، ولمجالات اخرى تبدو غير مربحة على المدى القصير ،ولكنها في الحقيقة تخلق الظروف الملائمة في النهاية ، للاستثمارات الخاصة الامريكية في مجالات مربحة جدا ، بينما تعمل وكاله الاستخبارات المركزية والاجهزة الامريكيه المخصه كرأس حربة ، خلال ذلك ، للتامر على النظام الوطني القائم في ذلك البلد ، واستبداله باخر تكون اداه طيعة في يدها .

وقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة عملية اكثر ، هي سياسة العمل داخل اطار مؤسسات الدوله الملقبة لمساعداتها ، بالمشاركة في مشاريع او شركات مشتركة مع الرساميل المحلي ،والحصول على ضمانات اوسع لرساميلها المستثمرة في تلك البلدان . وقد قامت وكالة التنمية الدولية بعقد اتفاقيات مع ٦٣ بلدا ، لضمان الرساميل الامريكية المستثمرة فيها ، وبلغ مجموع قيمتها في عام ١٩٦٧ ، ١٨٠٠ مليون دولار .

واذا كانت الولايات المتحدة فلقه من المستقبل في هذا المجال ، بسبب التناقض بين مستوى مدفوعاتها المدهور وبين المطالب المتامية لبلدان العالم الثالث ، فانها تعتبر ان للاستراتيجية التنويعه العالمه دورا رئيسا في ذلك على اساس ان هذه الاستراتيجية سعي لزيادة النفوذ السوفياتي على سياسات واقتصاديات الدول النامية ، وللتقليل من اهمية ودور القطاع الخاص وبناء القطاع العام ، كل ذلك على حساب الغرب (!) .

ان مجرد « التهمة » الامريكية حول الغايات الخاصة من وراء تقديم الاتحاد السوفياتي المساعدات الانمائية للبلدان النامية تكشف التناقض في اهدافها مع أهداف المساعدات الامريكية الامبريالية .

□ مساعدات البلدان الاشتراكية

ان المساعدات السوفياتية تاخذ بعين الاعتبار حاجات البلد النامي المتلقي لمساعداتها بانشاء اسس الاستقلال الحقيقي السياسي والاقتصادي على اساس ان التخلف ومسالة التنمية هي المشكلة الرئيسية الاولى التي تواجه البلدان النامية ، وخاصة البلدان الافريقية الحديثة الاستقلال .

مثلا ، في عام ١٩٥٥ كان للاتحاد السوفياتي اتفاقيات من اجل التعاون الاقتصادي والتقني ، معقودة مع دولتين من البلدان النامية ، هما الهند وافغانستان .

ولقد بلغت قيمة المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفياتي لهاتين الدولتين ، ١٣٠ مليون روبل. ولكن حتى عام ١٩٦٧ كان الاتحاد السوفياتي قد عقد اتفاقيات مماثلة مع ٣٥ بلدا ، وبلغت قيمه الاعتمادات التي قدمها ٤٠٠٠ مليون روبل .

والنقاط البارزه في هذه الاتفاقيات والتي تؤلف العارق الشاسع ، وبل التناقض بين سياسة المساعدات الامريكية الامبريالية ، وبين سياسة المساعدات التي يتبعها بلد اشتراكي ، فالمساعدات السوفياتية موجهه بشكل رئيسي لانشاء وتعزيز القطاع العام ، وتخفيض الاعتماد على الاستثمارات الخاصة الاجنبية ، وتنويع الاقتصاد الوطني ، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية ، وتوسيع التعاون التجاري على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، وتشجيع الصناعات التي تنتجها هذه البلدان ، مما من شانه تنمية صادرات البلد ، وتنمية التجارة بينها وبين الاتحاد السوفياتي .

ويمكن لمس الفائدة التي يجنيها البلد النامي الحاصل على المساعدة السوفياتية الانمائية ذات الفائدة المنخفضة من احد الامثلة : ان انشاء مصنع للعدين في بهيلاي وحده ، وفر على الحكومة الهندية مبلغ ١٧ مليون دولار – وهو الفارق بين الفائدة الالمانية الغربية والفائدة السوفياتية ، على الاعتمادات التي قدمت للهند لبناء مصنع مماثل له في روركيل في الهند !

□ المساعدات الانمائية المشروطة

كان نيكسون قد عين فرقه عمل تضم خبراء امريكيين من المجالين التجاري والاكاديمي ،لوضع توصيات شاملة مفصله حول برامج المساعدات الامريكية . وبعد دراسة هذه التوصيات اقترح مجلس الامن القومي الامريكي في السنة الماضية اجراء تغييرات شاملة في سياسة برامج المساعدات الخارجية ، بعد تحديدها على اساس ثلاثة انواع :

● ١ – المساعدات الامنية ، اي المساعدات العسكرية المخففة ، والغرض منها تعزيز الامن القومي الامريكي على اساس ان حدود الدولة قاعدة العسكر الامبريالي تتعدى حدودها الجغرافية لتصل الى حدود العالم الراسمالي مع العالم الاشتراكي ، الذي يعتبره المجتمع الراسمالي ارضه المسلوبة !

وتستهدف هذه المساعدات العسكرية تقوية « البلدان الحليفة » ذات المواقع الاستراتيجية بالنسبة لحلف شمال الاطلسي ، والتي تقوم بمهمه راس حربة الامبريالية الامريكيه ، وتعزيز القدرة الدفاعية والجهاز القمعي لتلك الانظمة الرجعيه والعميلة ، في بلدان العالم الثالث ، المعادية لمصالح شعوبها ، ولمساعدة التي منهم تعرض لخطر نمو ثورة شعبيه فيها تهدد مصالح الامبريالية ومصالح الطبقة الحاكمة المستغلة .

● ٢ – المساعدات « الانمائية » ، وتشمل نزعم واشنطن ، الاهتمام «بضحايا الفقر والكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية ايضا كانت»(!) وهي في الواقع مساعدات دعائية لا تخلومن الاهداف السياسية على المدى القصير وعلى المدى الطويل ، وماساة شعب بتفلاوش اقرب الامثلة المعبرة لحقيقة هذه المساعدات الانسانية .

● ٣ – المساعدات الانمائية « التي تقوي علاقات الولايات المتحدة مع تلثي الجنس البشري في البلدان ذات الدخل المنخفض » . وهي بلغة غير امريكية رسمية ،تعني المساعدات الانمائية المحددة الاهداف والتي تستهدف دفع البلد النامي المتلقي لها ، على اختيار طريق التنمية الراسمالي وفتح ابوابه على مصراعيها امام التغلغل الاقتصادي الامبريالي ، واجهاض عملية استقلاله وتحرره الحقيقيين ، واخضاعه للسيطرة الامبريالية .

وقد وضعت ترتيبات لتطبيعة لكل نوع بهدف العمل المتفصل لكن المنسق ، بحيث يكون بامكان الادارة الامريكية قياس فعالية ونتائج كل برنامج على حدة ، لان ضرورة اجراء تعديلات وتطويرات في ميكانيكية المساعدات الخارجية احتمال قائم باستمرار ، على ضوء التطورات السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي ، وهذا التقسيم يسهل عمليات التقييم وادخال التعديلات المناسبة ، في كل وقت . واصبحت بذلك المساعدات الامريكية الثنائية تمر عبر مؤسسات مختصة جديدة تكون الادوات الجديدة لتنفيذ هذه البرامج ، وهي :

١ – شركة التنمية الدولية الامريكية الجديدة، وهي اداة القروض الانمائية الثنائية . وتشترط هذه المؤسسة على الدولة المتقدمة بطلب قرض لاقراض انمائية ، ان تعرف وتحدد اولوياتها الانمائية بوضوح ، وان تقدم مقترحات «معقولة» التمويل برنامج التنمية فيها .

٢ – مؤسسة الاستثمار الخاص ما وراء البحار ،التي اقترح نيكسون انشاءها منذ عام ١٩٦٩ ، واصحت مؤسسة عاملة منذ اول عام ١٩٧١ ، وهي مسؤولة عن تضايا ضمان الرساميل الامريكية وبرامج الضمانات ، وتكون بالتالي اداة مساعدة للشركات الامريكية المستثمرة في بلدان العالم الثالث .

٣ – مؤسسة التنمية الدولية الامريكية الجديدة للمساعدات التقنية . وهذه مهمتها تعبئة الخبرات الامريكية في المجالين العلمي والتقني بحيث تركز على مشاكل التنمية في البلدان ذات الدخل المنخفض لتنسق المهارات الامريكية مع الحاجات المحددة لتلك البلدان ، لتشجيع طريق التنمية الراسمالي ، اي محاولة مع او عرقلة الخطط الموضوعة المنافسة لذلك .

اما الخطوط العريضة لمهمات هذه المؤسسات الثلاث فقد تحدث عنها نيكسون في تقريره الذي قدمه للكونغرس الامريكي حول السياسة الخارجية الامريكية في السبعينات ، وتاخذ منه كنموذج ، ما يتعلق بالقارة الافريقية :

١ – في المجال الفني : ارسال تقنيين مدربين تدريبا عاليا ، وذلك من ضمن برامج فيلق السلام ، ذات التوجهات الجديدة ، في افريقيا!

٢ – مواصلة المساعي الدولية لصيانة استقرار الاسواق من اجل الصادرات التقليدية للمواد الاولية .

٣ – تشجيع وكالات التنمية والقروض الدولية لزيادة مساعداتها لافريقيا .

٢ – تشجيع الاستثمارات الخاصة في بلدان افريقيا النامية ، « على اساس ان الاستثمارات الخاصة هي الطريقة الاسهل والاكثر فعالية لنقل كل من الموارد والمهارات من بلد متقدم لبلد نامي. « وقد قال نيكسون في هذا المجال : » « ليس عندي شك بانه في البلدان الافريقية التي تمتع بموارد وقيادة حكيمة ، تلعب الاستثمارات الخاصة دورا اهم بكثير من المساعدة العامة ، في الاسراع بعملية تطور البلد » .

ولكن اذا كان التقرير لم يتناول تفاصيل هذه المهمات ، وهذا امر متوقع ، يمكن ان نتناول مسالة المساعدات الانمائية المشروطة من خلال مثال من امثلة عديدة لا نعد ولا نحصى ، وهو مثال مصر في اواخر الخمسينات ، والذي يمكن اعتباره نموذج للمساعدة المشروطة التي تعارض خطة التصنيع في البلدان النامية ، التي تعمل من اجل بناء وتقوية وتاكيد الاستقلال السياسي والاقتصادي الحقيقي ، وكيف تكون ردة الفعل عندما ترفض الشروط ولا يتم الاتفاق .

فقد حاول خبراء صندوق النقد الدولي « اقناع » الرئيس عبد الناصر « بالتركيز على عملته والغاء المصانع التي تكلف منتوجاتها المستهلكة اكثر مما تكلفه المنتوجات المنافسة لها التي يمكن الحصول عليها من الخارج (ص « لعبة الامم » مايلز كوبلاند – والتعليق في هذا الكلام واضح) .

تم ازاء الرفض القاطع للشروط ، واصل الاقتصاديون الامريكيون اصرارهم بان على مصر لتحصل على مساعدات من الولايات المتحدة ، ان تتفرغ الى الاقتصاد الزراعي كاساس لاقتصادها مع التسليم بانه في استطاعتها (!) الانتقال من زراعة القطن الى زراعة المواد الغذائية حتى تخفف من اعتمادها على سوق القطن ، لان ذلك من شانه افادة البلاد « اكثر من هذا الانتشار الفوضوي الملخبط للمصانع التي اقيمت في الواقع » !

ولكن برفض مصر هذه المساعدات المشروطة واصرار الرئيس عبد الناصر المضي في سياسة التصنيع ، لم تتم المساعدة ، واعتبرت الولايات المتحدة ذلك الاصرار بانه اصرار على بناء « الاقتصاديات الامبريالية » ! وكتبت مجلة « فورتشين » (في تشرين اول ١٩٥٨) الصادرة عن مؤسسة « تايم » والناطقة بلسان الاوساط المالية والتجارية الامريكية ، تقول : « ان مساعي عبد الناصر لجر دولة عربية تلو الاخرى تحت سيطرة القاهرة هي جزء من « خطته الكبرى » .

اما الجزء الاخر فهو يتضمن جعل مصر « مكة الاقتصادية » للامبراطورية العربية الحديثة » . وفسرها عميل الاستخبارات المركزية الامريكية فايلن كوبلاند ، بان خطط عبد الناصر للتصنيع وخطته للتنمية والتطبيق الاشتراكي وتقوية جيشه وسلك الخدمة المدنية الضخم وغيرها من الامور، لا يمكن ان تكون مبررة على صعيد المصلحة المصرية المحض ، بل انها تتضمن بالضرورة ، هدف السيطرة الاقتصادية على كل العالم العربي بكل موارده ، بما فيها موارده النفطية !

□ بعض الحقائق الاضافية

وهناك بقعة ملاحظات اخيرة حول مسالة المساعدات الانمائية الامريكية يجب تسجيلها للمزيد من التوضيح في مسالة تحجب الدعاية الامريكية المضللة حقيقتها .

فمن جهة ، كانت الولايات المتحدة حتى قبل صويت مجلس الشيوخ ، تقدم مساعدات انمائية رسمية اقل مما يجب ان تقدم في الواقع كدولة بامكانانها وبحجم اقتصادياتها . ففي العام الماضي وصل حجم المساعدات الامريكية الى ادنى مستوى منذ سنة ١٩٦١ – ٢٠،٥٠ مليون دولار – بينما تدفقت الاستثمارات الامريكية الخاصة الى البلدان النامية ، ووصلت قيمتها الى رقم قياسي جديد في ذات الفترة : ٢٧٥٣ مليون دولار . ومجموعها يشكل فقط ٠،٦٠ ٪ من مجمل الانتاج القومي الامريكي . وهذه النسبة اقل بكثير من النسبة المماثلة لاي بلد صناعي اخر يشارك في مجال المساعدات الانمائية ، فيما عدا الثروج .

ومن جهة اخرى ، تصرح الحكومة الامريكية بان الولايات المتحدة لم تعد قادرة بعد اليوم ، توفير المساعدات على المستوى السابق . ومع ذلك فهناك حقيقة قائمة بانه خلال الستينات توسع الاقتصاد الامريكي بسرعة ثلاث مرات اكثر من مجموع ما تقدمه من مساعدات انمائية . وفي العام الماضي ١٩٧٠ ، قدمت الولايات المتحدة اكثر بقليل من ثلث مجموع ما قدمته ١٦ دولة ، بينما هي تمثل نصف مجموع مجمل الانتاج القومي لهذه البلدان ، تقريبا .

والاهم من ذلك ان المساعدات العسكرية الامريكية تشكل اكثر من نصف مجموع مبلغ المساعدات الامريكية . فحوالي ٢،٠٠٠ مليون دولار من اصل ٣٥٠،٠مليون دولار مجمل قيمة المساعدات مخصصة للمساعدات العسكرية ، وليس للمساعدات الاقتصادية الانمائية . ويعتقد المراقبون السياسيون في الغرب بان المساعدات العسكرية لبلدان مثل اليونان ، لاوس ،وكمبوديا (طلب نيكسون تخصيص ٢٤١ مليون دولار كمساعدات عسكرية لكمبوديا فقط) هي التي قتلت المشروع الذي قدمه للكونغرس حول المساعدات اخيرا ، خاصة وان هذا البند بالذات المتعلق بكمبوديا ، قد اعتبر بمثابة استفتاء لمجلس الشيوخ حول الحرب في الهند الصينية ! ■